

ورقة سياسات

تشرين الأول/أكتوبر 2026



المناخ والأراضي والمياه

الضغوط البيئية والمخاطر السياسية في سوريا

حوار السياسات السورية – موجز سياساتي

ذا سيريا ريبورت بالتعاون مع مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ورشة عمل عُقدت بتاريخ 18-19 تموز/يوليو 2026 في دمشق. وجرت وفق قاعدة "تشاتام هاوس"

The
Syria Report

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

بتاريخ 18 و19 تموز/ يوليو 2026، عقدت منصة "ذا سيريا ريبورت" في دمشق ورشة عملها الثانية ضمن مبادرة "حوار السياسات السورية"، بالتعاون مع مركز عمران للدراسات الاستراتيجية وبدعم منه. وحملت الورشة التي استمرت يومين عنوان "المناخ والأراضي والمياه: الضغوط البيئية والمخاطر السياسية في سوريا". وقد شهدت مشاركة متنوعة من الفرقاء المعنيين وفق قاعدة "تشاتام هاوس" لمناقشة تأثير المناخ والمياه وتدهور الأراضي على مسار الانتقال السياسي في سوريا. وشارك في الورشة خبراء وناشطون في مجال المناخ، ومتخصصون في مجال المياه، وخبراء في الزراعة والأمن الغذائي، ومهندسون بيئيون من هيئات علمية وطنية وإقليمية، بالإضافة إلى مسؤولين من الوزارات المعنية وممثلين عن وكالات دولية وبعثات دبلوماسية.

انطلقت الورشة من فرضية أساسية ومحورية مفادها أن الضغوط البيئية التي تواجهها سوريا ليست مجرد تحديات تقنية، وإنما هي مخاطر سياسية تمس الاستقرار والشرعية وعودة النازحين. ورأى العديد من المشاركين أن الصعوبات التي تواجهها سوريا تعكس قيوداً وعوائق مرتبطة بالحوكمة بقدر ما تعكس ندرة في الموارد. وعلى مدى خمس جلسات، حُصصت كل منها لطرح موضوع محدد وإتاحة المجال للنقاش انطلاقاً من خبرات المشاركين، بحث المشاركون مسألة المناخ باعتبارها خطراً سياسياً، والأبعاد المحلية والعابرة للحدود للمياه والأراضي والأمن الغذائي، والإطار المؤسسي والقانوني للحوكمة البيئية، والشروط التي تحكم التمويل المناخي الدولي.

وتُلخّص الموضوعات التالية أبرز النقاشات ونقاط التقارب البارزة التي أثّرت في الورشة من دون أن تعني بالضرورة وجود إجماع بين المشاركين على كل نقطة مطروحة:

- اتفق المشاركون عمومًا على أن الضغوط البيئية غير مدمجة بشكل كافٍ في الأطر الناعمة للمرحلة الانتقالية في سوريا. وقد أُشير مراراً إلى الانتقال من الجفاف الشديد إلى فيضانات نهر الفرات المدمرة خلال عام واحد، باعتباره مثالاً واضحاً على كيفية تسبب الصدمات البيئية في توليد ضغوط سياسية.
- اعتبرت أزمة المياه في سوريا أزمة حوكمة وندرة في وقت واحد. وهي تتسم بتشتت المسؤوليات بين الوزارات، وتفاوت مستويات تطبيق القوانين، ووجود ثغرات كبيرة في المراقبة والبيانات.
- برزت المياه باعتبارها قضية أمن قومي. إذ يعبر حوالي نصف موارد المياه في سوريا حدوداً دولية قبل وصولها إلى البلاد، مما يربط الأمن المائي للبلاد بعلاقاتها الأكثر حساسية، بدءاً من نهر الفرات وتركيا في الشمال، وصولاً إلى نهر اليرموك والسدود الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب.
- ارتبطت المرونة الزراعية أو قدرة القطاع الزراعي على الصمود ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي. إذ يعتمد حوالي نصف سكان الريف على الزراعة. وقد اعتبر القمح مراراً خطأً أحمر سياسياً. كما أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن تدهور الأراضي الزراعية والشروط التي قد تحكم توسع نشاط الشركات الزراعية الأجنبية.
- أشار المشاركون إلى أن الحوكمة البيئية في سوريا لم تواكب حجم التحدي. إذ تتولى السياسة البيئية وزارة إدارية واسعة النطاق ذات صلاحيات تنسيقية محدودة مع القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى تشتت التشريعات عبر عقود من القوانين والمراسيم غير المترابطة. وخلافاً لدستور عام 2012، يخلو الإعلان الدستوري الحالي من أي إشارة صريحة إلى الشأن البيئي.
- وفيما يتعلق بالتمويل المناخي، رأى المشاركون أن النظام الدولي غالباً ما يُفضل البلدان ذات الكفاءة المؤسسية الأقوى، مما قد يضع البلدان الضعيفة وذات القدرات المحدودة، مثل سوريا، في موقع غير مساوٍ. واعتبر المشاركون أن المنحة الأولى المقدمة من صندوق المناخ الأخضر إلى سوريا تمثل بداية مهمة، مع الإشارة إلى أن المبالغ المتاحة لا تزال محدودة، وتُنفذ من خلال شركاء دوليين.

إن الضغوط البيئية التي تواجهها سوريا ليست وليدة اللحظة، وكذلك أهميتها السياسية. فقد أدت موجة الجفاف بين عامي 2007 و2009، وهي من الأشد في تاريخ البلاد الحديث، إلى تدمير الشمال الشرقي، والقضاء على المحاصيل والثروة الحيوانية، ونزوح مئات الآلاف من سكان الأرياف إلى المدن.¹ وقد اعتبر العديد من المحللين هذه الأزمة أحد العوامل الضاغطة التي غدت اضطرابات عام 2011، لا بوصفها سبباً منفرداً بل باعتبارها عاملاً مضاعفاً للمظالم التي عجزت الدولة عن معالجتها.² وقد عكفت سنوات النزاع اللاحقة الأضرار. تسبب النزاع في تدمير البنية التحتية للمياه ومرافق الصرف الصحي، وتعرية مساحات شاسعة من الغابات، فضلاً عن انهيار منظومة الإدارة البيئية، مما ترك المياه والأراضي والغابات في البلاد في حالة من التدهور الشديد قبل وقت طويل من بدء المرحلة الانتقالية.³

وتدخل سوريا اليوم مرحلتها الانتقالية باعتبارها واحدة من أكثر دول العالم عرضة للمخاطر المناخية. ويُصنّفها مؤشر نوتردام للتكيف العالمي (ND-GAIN) في المرتبة 42 من حيث قابلية التأثر بتغير المناخ، والمرتبة 157 من حيث الجاهزية والقدرة على الاستجابة، مما يدرجها ضمن قائمة الدول ذات الاحتياجات المرتفعة والقدرة المحدودة.⁴ وقد تزامنت هذه الهشاشة الهيكلية مع سلسلة من الصدمات القاسية. فقد شهد موسم 2024-2025 أشد موجة جفاف منذ نحو 36 عاماً، إذ انخفضت كميات الأمطار بين تشرين الثاني/نوفمبر ونيسان/أبريل بنسبة تجاوزت 50% عن المعدل وواجهت بعض المناطق عجزاً مائياً وصل إلى 69%.⁵ كما انخفض محصول الحبوب إلى نحو 1.2 مليون طن، بانخفاض يفوق 60% مقارنة بالمتوسط طويل الأجل وفق منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، مما أدى إلى عجز في القمح يقارب 2.73 مليون طن، وترك نحو 16 مليون شخص يعانون من صعوبات في تأمين الغذاء.⁶ واتخذ الشتاء التالي مساراً مغايراً، فقد هطلت أمطار غزيرة أعادت إملاء السدود وحسّنت الزراعة البعلية،⁷ قبل أن يشهد نهر الفرات ارتفاعاً غير عادي في المنسوب أواخر أيار/مايو 2026، مما أدى إلى غمر الأراضي الزراعية ونزوح الآلاف من المناطق الزراعية المركزية.⁸ ويجسد هذا التآرجح، من الجفاف الشديد إلى الفيضانات خلال عام واحد، صورة المخاطر التي تواجهها البلاد.

تأتي هذه الصدمات في وقت تمر البلاد في مرحلة انتقالية سياسية لا تزال تلتهمس طريقها. فمِنذ سقوط حكومة الأسد في أواخر عام 2024، عملت السلطات الانتقالية على تعزيز المؤسسات، وإعادة الخدمات الأساسية، وإعادة تنشيط الاقتصاد مع تخفيف العقوبات، وترميم العلاقات مع دول الجوار والجهات المانحة، كل ذلك في وقت واحد ووسط مطالب سياسية واقتصادية وأمنية متباينة. ولا تُشكل الضغوط البيئية ملقاً منفصلاً عن هذا المسار، بل تتغلغل فيه باعتبارها عاملاً مضاعفاً للتهديدات. فهي تُضعف سبل العيش الريفية وتدفع السكان نحو النزوح بدلاً من العودة التي تتطلبها المرحلة الانتقالية. وتضع ضغوطاً هائلة على قطاعي المياه والكهرباء اللذين يُقيّم المواطنون من خلالهما أداء الحكومة الجديدة. إضافة إلى ذلك، تُحوّل الضغوط البيئية المسائل التقنية المتعلقة بالسدود والمحاصيل والتسوير إلى قضايا تمس الشرعية والاستقرار. في حين أن تغير المناخ لا يتسبب وحده في الأزمات السياسية، فإنه يفاقم الضغوط التي تتحملها الدولة الهشة أصلاً. وسواء زادت هذه الضغوطات صعوبات المرحلة الانتقالية أو جرى احتواؤها، فسوف يعتمد ذلك بدرجة أقل على حجم الأزمة وبصورة أكبر على طريقة إدارة سوريا لهذه المخاطر.

1. المناخ كمصدر للمخاطر السياسية في المرحلة الانتقالية

لم يعد بإمكان سوريا التعاطي مع الشأن البيئي باعتباره مسألة هامشية. وقد تناول المشاركون، على اختلاف خلفياتهم المهنية، النقطة ذاتها من زوايا مختلفة: أصبحت قضايا المياه والأراضي والمناخ محركات للمخاطر السياسية، مما يستوجب وجودها في صميم عملية صياغة السياسات لا أن تدرج كمجرد ملحق تقني لها.

إن الضغوط البيئية التي تواجهها سوريا اليوم تسبق المرحلة الانتقالية بسنوات طويلة. وقد أشار المشاركون إلى أن نظام الأسد السابق يتحمل مسؤولية كبيرة عن التدهور الذي تراكم خلال فترة النزاع. ففي أجزاء من ريف إدلب، وجد السكان العائدون بعد سقوط النظام قراهم وقد جُرّدت من أشجارها، وتحولت بساتين الزيتون والتين إلى أراضٍ قاحلة. وعلى نطاق أوسع في المناطق المتضررة من النزاع، قُطعت الغابات، وتضررت الأراضي الزراعية، ودُمرت البنية التحتية، وتُرِكَت الإدارة البيئية دون موارد أو توجيه لأكثر من عقد من الزمن. ولم يقتصر الضرر على الدمار المادي فحسب، بل امتد إلى الأنظمة المؤسسية المعنية برصد البيئة

وإدارتها. فقد فُقدت محطات الرصد، وتوقفت عمليات جمع البيانات، وتدهورت قدرات الإنذار المبكر اللازمة للتنبؤ بالفيضانات أو الجفاف بشكل كبير. وبحلول بداية المرحلة الانتقالية، كانت أسس وركائز الحوكمة البيئية تتطلب إعادة بناء شاملة.

"تحمل القرارات التقنية تبعات اجتماعية كبيرة. ولا ينبغي للحكومة أن تستخف بتأثير القرارات التي تُصاغ على أنها مجرد قرارات تقنية بحتة."

— أحد المشاركين في ورشة العمل

ما كشفته فيضانات عام 2026

وضعت فيضانات نهر الفرات في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 2026 تلك البنى المؤسسية المتهاكلة وجهاً لوجه مع حالة طوارئ حقيقية. فتح مشغلو الخزانات التركية، في إطار إدارة تداعيات موسم ذوبان ثلوج غزير استثنائي، بوابات إضافية في سد أتاتورك. ونتيجة لذلك، ارتفع منسوب المياه في سد الطبقة، وهو أكبر السدود السورية، إلى نحو 98.5% من طاقته الاستيعابية، مما اضطر المهندسون إلى فتح بوابات المفيض الإضافية لتخفيف الضغط.⁷ ووفقاً للأرقام الحكومية الأولية، أدى ارتفاع المنسوب إلى غمر نحو 10.000 دونم من الأراضي الزراعية أي ما يعادل 1000 هكتار، وتضرر حوالي 2400 عائلة، وخروج نحو 60 محطة مياه عن الخدمة، إضافة إلى انهيار ثلاثة جسور؛ في حين قُدرت الوكالات الإنسانية أعداداً أكبر للمتضررين.⁶ وأفاد مسؤولون سوريون بأن الإنذارات بزيادة التدفقات وصلت متأخرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى التوقيت غير المعتاد وحجم الأمطار وذوبان الثلوج، مما لم يترك سوى وقت قصير جداً للاستعداد.⁸

جاء تقييم المشاركين مباشراً وصريحاً؛ فقد كانت إدارة السد قد انتقلت حديثاً من قوات سوريا الديمقراطية إلى السلطات الانتقالية، وأشار ممثل عن وزارة إدارة الطوارئ إلى أن الوزارة بدأت حديثاً فقط التحول من الاستجابة التفاعلية للآزمات إلى الإدارة الاستباقية للمخاطر. كما شدد المشاركون على أن جانباً كبيراً من الأضرار المادية كان نتيجة سنوات من الإنشاءات والأنشطة الزراعية غير المرخصة داخل السهل الفيضي للنهر. وهو نمط لم يخضع للتنظيم الفعال، وتوسع، بحسب قولهم، خلال سنوات الجفاف عندما بدا الممر النهري وكأنه يوفر أراضي صالحة للاستخدام.

كما أشير إلى أن حجم الأضرار لم يكن ناتجاً عن السعة التصميمية للسد، بل نجم عن إخفاقات الحوكمة المحيطة به، تمثلت في ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة، وغياب أنظمة الإنذار المبكر الفعالة، وسنوات من التعدي على المناطق العازلة للنهر. ويُعد هذا التمييز ذا أهمية بالغة في صنع السياسات كونه ينقل التركيز إلى معالجة الثغرات المؤسسية القابلة للإصلاح، بدلاً من التركيز على العوائق الهندسية التي يصعب حلها.⁹

وقد أضفى التوقيت وزناً سياسياً إضافياً. إذ تزامنت الفيضانات مع موسم حصاد القمح في إحدى أهم المناطق الزراعية في سوريا. وقد جاءت الزيارة الرئاسية لدير الزور بعد ذلك بوقت قصير، وهي الأولى لرئيس دولة سوري منذ عام 2007، على خلفية حالة من الاستياء الشعبي من مستوى الخدمات والدعم.⁷ واستخلص المشاركون من ذلك أن الآزمات البيئية من هذا النوع ليست مجرد آزمات إنسانية، بل هي أيضاً اختبارات لقدرة الدولة، وغالباً ما تؤثر على تقييم الشعب للحكومة الجديدة بسرعة.

جسدت الفيضانات بصورة صارخة الضغوط التي قضت ورشة العمل يومين في دراسة مظاهرها المزمنة. فنفاذ المياه الجوفية، وتراجع الإنتاج الزراعي، وتدهور التربة، كلها عوامل تُقوّض سبل العيش الريفية التي تحدد ما إذا كان السوريون النازحون سيعودون إلى مجتمعاتهم أم سيبقون في حالة نزوح. وأشار أحد المشاركين إلى المخاطر الهيكلية المرتبطة بآلية تنظيم الانخراط الدولي مع هذه القضايا. تميل منظمات المجتمع المدني إلى اتباع أولويات الجهات المانحة، بينما تتبع أولويات الجهات المانحة الاتجاهات السائدة. وإذا تم التعاطي مع المناخ باعتباره محور اهتمام مؤقت بدلاً من كونه عنصرًا ثابتاً في المرحلة الانتقالية في سوريا، فلن يتوافر له الاهتمام المؤسسي والتمويل بصورة مستدامة.

برز موضوعان في الجلسة الافتتاحية، واستمر طرحهما في مختلف جلسات الورشة اللاحقة. يتمثل الأول في أن المشكلات البيئية في سوريا هي نتاج لثغرات الحوكمة بقدر ما هي نتاج لندرة الموارد؛ فالقوانين والخطط موجودة على الورق، لكن آليات التنفيذ والتنسيق بين الجهات المعنية لا تزال دون المستوى المطلوب. ويكمن الموضوع الثاني في أن القرارات التي تُصاغ على أنها قضايا تقنية بحتة، سواء تعلّق الأمر بدعم المحاصيل، أو تسعير المياه، أو الإدارة المشتركة للأنهار، تحمل عواقب سياسية وتوزيعية يجب مراعاتها عند تحديد أولويات السياسات العامة، وعدم إرجائها إلى مرحلة التنفيذ.

2. المياه: الحوكمة قبل الندرة

مثلت المياه محور النقاش الرئيسي في ورشة العمل، وأكد المشاركون أن هذا الملف يحتل المكانة ذاتها من الأهمية خلال المرحلة الانتقالية. وتمثلت الحجة المتكررة في أن إخفاقات الحوكمة تُفاقم أزمة شح المياه في سوريا بدلاً من أن تكون مجرد انعكاس لها. تواجه البلاد قيوداً حقيقية على صعيد الموارد، إلا أن ضعف المؤسسات، وشح البيانات، وقصور تطبيق القوانين يعني أن إدارة تلك الموارد تتم بكفاءة تقل عما ينبغي. وقد طرح أحد المشاركين تساؤلاً عما إذا كانت سوريا تواجه أزمة موارد أم أزمة حوكمة، لتلخص أغلب النقاشات إلى التأكيد أنها تواجه الأزميتين معاً، حيث تؤدي الثانية إلى تفاقم الأولى.

يبلغ العجز المائي السنوي في سوريا نحو ملياري متر مكعب، وتظل احتياطات السدود دون نصف طاقتها الاستيعابية، وقد هوت البلاد رسمياً إلى ما دون خط الفقر المائي. وباعتبار أن القطاع الزراعي يستحوذ على النصيب الأكبر من الاستهلاك، بنحو 16 مليار متر مكعب تقريباً من إجمالي 18 ملياراً تُستهلك سنوياً، فإن كفاءة استخدام المياه في هذا القطاع تكتسب أهمية تفوق أي تدبير آخر.¹⁰

التشتت المؤسسي وتطبيق القوانين محلياً

تتمثل أبرز نقاط الضعف البنوية في التشتت المؤسسي. تتوزع المسؤوليات المتعلقة بالمياه على عدة وزارات، لتصبح البنية التحتية للمياه تابعة لوزارة الطاقة، بينما تقع سياسات المناخ والبيئة ضمن مسؤولية وزارة الإدارة المحلية والبيئة. ورأى المشاركون أن ما نتج عن ذلك كان جهوداً متوازية، تتعارض أحياناً، بدلاً من أن تكون جزءاً من استراتيجية موحدة. وطالب العديد من المشاركين بإنشاء هيئة تنسيقية واحدة، لكي تتوقف القرارات المتعلقة بالسدود والري ومياه الشرب والمناخ عن التحرك في مسارات منفصلة.

وإلى جانب فجوة التنسيق، توجد فجوة التطبيق التي عاد إليها المشاركون مراراً وتكراراً؛ فالقوانين متوفرة، لكنها لا تُطبّق بانتظام. وكما عبّرت إحدى منظمات المجتمع المدني بالقول:

"يوجد بالفعل قوانين مقبولة وتكمن المشكلة الجوهرية في عدم التطبيق."

— منظمة مجتمع مدني تعمل في مجال المناخ

في الأشهر التي تلت سقوط نظام الأسد، انتشر حفر الآبار العشوائي في عدة مناطق، مما سرّع من استنزاف احتياطات المياه الجوفية المنهكة أساساً. وتحركت السلطات الانتقالية عبر حظر الحفر غير المرخص ومصادرة عشرات الحفارات المخالفة وتقدمت، بحسب التقارير، بمشروع قانون جديد للمياه ينتظر حالياً إقراره من قبل مجلس الشعب. وأقر المشاركون أن هذه الخطوات مهمة، مع التأكيد على أن فعاليتها تعتمد على تطبيقها بشكل مستمر.

غير أن مسار التطبيق يواجه تحدياته الخاصة؛ فقد أشار المشاركون إلى وجود عشرات الآلاف من الآبار غير المسجلة في جميع أنحاء البلاد، مسلطين الضوء على رقعة أرض زراعية شرقية تبلغ نحو 60 كيلومتراً مربعاً تحتوي على حوالي 3.500 منشأة غير مرخصة. وفي واقعة واحدة على الأقل، اصطدمت محاولات السلطات لإغلاق الآبار غير القانونية بمقاومة من السكان المحليين.⁹ ويعكس هذا تحدّ أوسع للحوكمة في المرحلة الانتقالية: ففي المناطق التي شحّت فيها المياه وتقوم سبل العيش على الوصول إليها، يمكن أن يولّد تطبيق قوانين المياه احتكاً بين الدولة والمجتمعات التي تعتمد المرحلة الانتقالية على تعاونها. وتتطلب معالجة هذا الأمر ليس فقط الأدوات القانونية، بل أيضاً المشاركة المجتمعية، وتوفير بدائل، حيثما أمكن، تُقلل الاعتماد على الاستخراج غير المنظم.

وفي الواقع، إن الضغط على المياه الجوفية آخذ في التزايد. فقد اتجهت وكالات الإغاثة والمجتمعات بشكل متزايد إلى الطاقة الشمسية لتشغيل مضخات المياه، مما يتيح للمستخدمين السحب من الاحتياطات المائية على مدار الساعة وبكلفة تشغيلية معدومة تقريباً. وبالتالي، فإن ما يبدو كأنه مكسب للطاقة النظيفة يحمل في طياته خطراً خفياً؛ حيث تجعل مضخات الطاقة الشمسية السحب المفرط للمياه الجوفية-التي كان حظر الحفر يهدف إلى حمايتها- أسهل من أي وقت مضى. وقد

بدأت وكالات الإغاثة العاملة في إمدادات المياه باستبعاد البطاريات من أنظمة الطاقة الشمسية التي تركبها لهذا السبب تحديداً.¹¹

تتواجد البنية التحتية التي يفترض أن يديرها هذا النظام في حالة مزرية، وتؤكد التقارير الخارجية ذلك. إذ تُقدّر فاتورة إصلاح شبكة المياه والصرف الصحي في سوريا بنحو 10 مليارات دولار أمريكي، ويدخل حوالي 70% من مياه الصرف الصحي الخام إلى البيئة دون معالجة، وفي بعض الأماكن تعمل مرافق المياه بـ 40% من طاقتها الاستيعابية. وتحصل أسر دمشق في المتوسط على المياه لمدة 6 ساعات تقريباً كل يومين إلى ثلاثة أيام لتتخفف المدّة في العديد من المناطق الريفية إلى أقل من ذلك بكثير. وتعمل محطة عدرا التي تخدم العاصمة وجزءاً واسعاً من ريفها بنحو ثلث طاقتها، وتصرف ما لا تستطيع معالجته نحو الأراضي الزراعية، بينما تقع المياه الجوفية في أجزاء من ريف دمشق على عمق 10 إلى 15 متراً فقط تحت السطح، وهو عمق ضحل يجعلها عرضة للتلوث نتيجة أي كسر في شبكة الصرف الصحي.¹¹ وقد لخص أحد الخبراء في مجال المياه راء عمق ضحل بدرجة تجعله المسار طويل الأمد قائلاً:

"كانت آخر مرة شاهدنا فيها فائضاً حقيقياً في التسعينيات. ولثلاثين عاماً، فقدنا المياه عاملاً بعد عام والسدود التي كانت ممثلة يوماً بالمياه أصبحت اليوم فارغة."

— خبير متخصص في الدراسات المائية

طرحت الحكومة تحلية مياه البحر كحل طويل الأمد لأزمة إمدادات المياه في العاصمة، وقد حظي هذا المقترح باهتمام متجدد مع تفاقم نقص المياه في عام 2025. وفي شباط/فبراير 2026، وقعت وزارة الطاقة اتفاقية تطوير مشتركة مع ائتلاف تقوده السعودية لدراسة إنشاء منشآت تحلية بقدرة تصل إلى 1.2 مليون متر مكعب يومياً؛ وقدّر مسؤولون أن تنفيذ مثل هذا المشروع قد يستغرق نحو خمس سنوات وأن تكلفته قد تتجاوز 5 مليارات دولار أمريكي.^{12 13} وانقسم المشاركون بشأن جدواه. وأقر بعضهم بأنه، نظراً إلى حجم العجز في إمدادات المياه في دمشق، قد يكون من الصعب الاستغناء عنه. بينما أشار آخرون إلى قيود عملية كبيرة: تقع دمشق على هضبة ترتفع نحو 680 متراً فوق مستوى سطح البحر، وتبعد نحو 200 كيلومتر عن الساحل السوري على البحر المتوسط، وتتخللها تضاريس جبلية، مما يجعل تكلفة الطاقة اللازمة لضخ المياه المحلّة إلى الداخل مرتفعة بصورة استثنائية. كما سبق أن درست فكرة المشروع، وكان آخرها في عامي 2002 و2003، من دون الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. ورأى عدة مشاركين أن تحسين كفاءة الري ومعالجة الهدر في البنية التحتية من شأنه توفير كميات أكبر بكثير من المياه بتكلفة لا تقارن بتكلفة المشروع، وينبغي أن تكون هذه الإجراءات أولوية في السياسات قبل الالتزام بمشروع بهذا الحجم والتكلفة. وتمثل الخطر، من وجهة نظرهم، في أن تتحوّل تحلية المياه إلى استجابة طارئة باهظة التكلفة بدلاً من أن تكون حلاً مستداماً.

بالنسبة للعديد من الأسر، أصبحت الأزمة بالفعل ملّحة وشخصية: ففي بعض المناطق، تشتري العائلات الآن مياه الصهاريج مجهولة المصدر والجودة، مما يُحوّل ندرة المياه إلى خطر على الصحة العامة.⁹

وتتقاطع مشكلتان عبر هذا المشهد. تتمثل الأولى في فقدان أدوات القياس. فقد دمرت سنوات النزاع جزءاً كبيراً من شبكة الرصد والإنذار المبكر، وأكد المشاركون أن وجود نظام وطني موحد لقياس المياه وتوقع المخاطر هو الأولوية، إذ تستحيل إدارة ما لا يمكن رصده. أما الثانية فهي كفاءة استعمال المياه، فمع استحواذ الزراعة على الحصة الأكبر من استخدام المياه على المستوى الوطني، رأى المشاركون أن الأداة الحقيقية تكمن في استخدام المياه بشكل أفضل بدلاً من مجرد توسيع نطاق معدات الري الحديثة، وأنه يجب تقييم خيارات المحاصيل وفقاً للواقع المائي. وقد وضع أحد متخصصي المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) أرقاماً لهذا الهدر:

"يُهدر نصف مياه الري لدينا من خلال الأنظمة القديمة. الري الحديث مكلف، لكن الحوكمة والتوزيع الأفضل وحدهما يمكن أن يرفعا الكفاءة إلى حوالي 70 بالمئة."

— متخصص مياه في أكساد

لا تمثل أي من هذه المسائل قضايا تقنية بحتة، وقد استمرت الورشة في تسليط الضوء على جانبها السياسي. فالقرارات المتعلقة بتسعير المياه والدعم والمحاصيل التي يجب دعمها تُعيد توزيع التكاليف والمكاسب على المجتمعات، وتحمل ثقلًا اجتماعيًا وسياسيًا لا تستطيع وزارة وحدها معالجته بمفردها. وقد أصبحت هذه النقطة ملموسة منذ انعقاد الورشة. ففي أواخر تموز/يوليو 2026، احتج سكان عين منين في ريف دمشق على دخول حفارة مياه إلى أرضهم، خشية أن يؤدي ذلك إلى استنزاف حوض للمياه الجوفية منهك أصلاً لصالح مدينة التل المجاورة. وتطور النزاع إلى مواجهة أمنية، تخللتها عمليات احتجاج وإغلاق طرق والاستقالة الجماعية للمجلس البلدي للبلدة، قبل أن يُحبل حل تفاوضي ملف المياه إلى لجنة تقنية محايدة. ولم تكن دلالة الحادثة في الأعمال بحد ذاتها بل ما كان يكمن تحتها: إذ أظهرت بيانات هيئة المياه أن الحوض كان يعاني بالفعل من ضغط شديد بسبب مئات الآبار غير المرخصة، وأن المياه كانت تصل إلى السكان مرة واحدة فقط في الأسبوع.¹⁴

وعكست الحادثة نمطاً سبق طرحه في الورشة، حيث تواجه محاولات تنظيم المياه الجوفية الشحيحة مقاومة محلية. وأشار المشاركون إلى أن كلا المجتمعين كانا قد دعما المعارضة، محذرين من اختزال الحادثة في أطر طائفية. ومن وجهة نظرهم، أظهرت هذه الحادثة كيف يمكن لضعف الموارد المائية وانعدام الثقة أن يولّد احتكاكاً بين المجتمعات والإدارة الجديدة. وقد وجدت دراسة أجريت على منطقتين من ريف دمشق أن حوالي 72 بالمئة من التوترات المحلية المسجلة كانت مرتبطة بالوصول إلى المياه.¹⁵ وبهذا المعنى، تصبح قضية إدارة المياه لا تنفصل عن إدارة القبول المجتمعي.

البعد العابر للحدود

إذا كانت الحوكمة تمثل الجانب المحلي لمسألة المياه، فإن الاعتماد على دول الجوار يمثل جانبها الخارجي. وقد تعامل معه المشاركون كمسألة أمن قومي وليس كمسألة هندسية. حيث يعبر حوالي نصف مياه سوريا حدوداً دولية قبل الوصول إليها، مما يربط الأمن المائي للبلاد مباشرة بعلاقتها الإقليمية الأكثر حساسية.

ويُعد نهر الفرات المثال الأوضح على ذلك. إذ تسيطر تركيا على القسم الأكبر من تدفق النهر، ويلزمها بروتوكول عام 1987 إطلاق حد أدنى قدره 500 متر مكعب في الثانية عند الحدود، مع تقاسم الحجم الذي يصل سوريا مع العراق بنسبة 42 إلى 58 بموجب اتفاقية عام 1990.⁷ وفي الواقع، انخفضت التدفقات في كثير من الأحيان إلى أقل من 200 متر مكعب في الثانية منذ عام 2019. وكشفت فيضانات أيار/مايو 2026 مخاطر عكسية، تمثلت في تدفق مفاجئ للمياه من أعالي النهر لم يسبقه سوى إنذار لم تتجاوز مدته يوماً واحداً.⁷ وانقسمت الورشة بشأن الإطار الاتفاقي نفسه؛ اعتبر بعضهم وجوب إعادة فتح الاتفاقات لتعكس تغير الحكومة وتصادم الضغوط المناخية، بينما حذّر آخرون من أن معظم الترتيبات الحالية تصب أساساً في صالح سوريا، وأن إعادة فتحها من موقف تفاوضي أضعف قد يفقد البلاد مزايا تحتفظ بها حالياً. وما جمع المشاركين هو المطالبة ببناء آليات مشتركة للإنذار المبكر وتبادل البيانات. وكانت هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل الحذر؛ إذ وصف دبلوماسي تركي العلاقة بأنها تدخل مرحلة أكثر بناءة، وذكر الحاضرين بما يلي:

"لا تتعلق المسألة بكمية المياه التي نمتلكها فحسب، بل بمدى كفاءة استخدامها لنا."

— ممثل عن البعثة الدبلوماسية التركية

ولا تمثل تركيا الضغط الخارجي الوحيد الذي يؤثر على المياه السورية. فقد أشار المشاركون إلى الجنوب، حيث سيطرت القوات الإسرائيلية على عدة سدود ومنشآت مائية منذ سقوط النظام السابق، بما في ذلك سد المنطرة في القنيطرة، الذي تراجع مخزونه ليصل إلى التخزين الميت.^{16 17} وأعرب المشاركون عن قلقهم بشكل خاص بوضع حوض اليرموك، أحد أهم مصادر المياه في سوريا، والذي تشترك فيه سوريا مع الأردن. وقد أصبحت منشأته الرئيسية، سد الوحدة، خاضعة للسيطرة الإسرائيلية منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، ووصف المشاركون حالة الاستنزاف الشديد التي يشهدها الحوض، حيث انخفض منسوب المياه الجوفية في بعض المناطق من ثلاثة أمتار تحت السطح إلى عمق يصل إلى سبعين متراً.⁹ كما أشاروا إلى استئناف التعاون المائي مع الأردن، مع إعادة تفعيل اللجنة المشتركة بموجب اتفاقية عام 1987، مع التأكيد على أن السيطرة الإسرائيلية على سد الوحدة لا تزال تُعقّد الإدارة المشتركة.

ورأى المشاركون أنّ أي اتفاق مستقبلي بين إسرائيل وسوريا يستوجب معالجة تقاسم المياه بشكل مباشر، بما في ذلك وضع السدود المحتلة ووصول سوريا إلى مياه اليرموك. وبالنظر إلى الصورة ككل، يضع الفرات في الشمال والمياه المتنازع عليها في

3. الأراضي والزراعة والأمن الغذائي

يُعِيد التغير المناخي تشكيل القاعدة الزراعية في سوريا بسرعة أكبر من قدرة سياستها على التكيف. وأوضح ممثل لوزارة الزراعة أنَّ مناطق الاستقرار الزراعي الخمس في البلاد، والتي تُحدد فيها المحاصيل حسب مستوى هطول الأمطار، لم تعد تعكس الظروف الحالية، وأن نظام المناطق بأكمله يحتاج إلى إعادة نظر في ضوء التحوّلات في أنماط هطول الأمطار. كما أن استنزاف المياه الجوفية والتملّح وتلوث مياه الري بسبب سوء اختيار مواقع البنية التحتية لمياه الصرف الصحي يؤدي إلى تدهور جودة التربة في جميع أنحاء البلاد. وقال خبير في الزراعة والتصحّر للورشة إن تلوث المياه الجوفية شديد في المناطق التي تقع فيها السدود بالقرب من مرافق الصرف الصحي، مشيرًا إلى أن نصف مخزون المياه الجوفية في تلك المناطق المتضررة قد يصبح غير صالح للري بعد فترة قصيرة من الاستخدام.⁹ ويُطلب من القطاع الزراعي إطفاء بلد بأكمله بينما تتدهور الأنظمة الطبيعية التي يعتمد عليها، والسياسات التي تحكمه صُمّمت لمناخ لم يعد موجوداً.

الأمن الغذائي لا يعني الاكتفاء الذاتي

وشكّل التمييز بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي النقطة المفاهيمية الأوضح التي شدّد عليها المشاركون. يستند الأمن الغذائي على أربعة شروط في وقت واحد: توفر الغذاء الكافي، وقدرة الناس على الوصول إليه مادياً واقتصادياً، وإمكانية استخدامه بأمان وبطريقة مغذية، واستمرار هذا الإمداد مع مرور الوقت.⁹ أما الاكتفاء الذاتي فيعني زراعة كل شيء محلياً، وحذر المشاركون من الخلط بين المفهومين. حققت سوريا الاكتفاء الذاتي من القمح في فترات سابقة، ولكن بتكلفة كبيرة لمواردها المائية والتربة، والظروف الحالية تجعل هذا النموذج غير عملي ولا مرغوب فيه كهدف سياسي.¹⁸ إن حجم المشكلة الحالية صارخ؛ فلا يتمتع بالأمن الغذائي سوى حوالي خمس الأسر فقط خارج المخيمات، بينما يقع حوالي نصف الأسر في نطاق هش لا يفصلها عن انعدام الأمن الغذائي سوى صدمة واحدة.⁴ وتعتبر القدرة على تحمّل التكاليف، وليس فقط توافر العرض، العائق الرئيسي. وأشار المشاركون إلى أن بعض المنتجات، مثل زيت الزيتون، تُصدّر بذريعة ضعف الطلب المحلي بينما السبب الحقيقي يكمن في عدم قدرة السوريين العاديين على تحمّل تكاليفه. ويظل القمح هو الخط الأحمر السياسي: فهو يشكّل أساس إمدادات الخبز بغياب أي بديل جاهز، وأي تحرك يمس دعم الخبز يحمل مخاطر سياسية فورية.

وبما أن عافية القطاع تؤثر بشكل مباشر على العودة والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء والاستقرار الريفي، فإن إبقاء المزارعين في أراضيهم هو في حد ذاته سياسة أمن غذائي. عندما يفشل موسم ويغيب الدعم اللازم، تغادر العائلات الريف إلى المدن، وهو نفس السيناريو الذي أفرغ الريف السوري في فترات الجفاف السابقة. وبالتالي، فإن حماية سبل العيش الريفية ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل هي وسيلة لمنع موجة النزوح المقبلة وما يرافقها من عدم استقرار.

البعد السياسي للزراعات في سوريا

يعد اختيار المحاصيل النقطة التي تتقاطع عندها السياسة والمناخ بشكل مباشر. وهو يُعد أحد أكثر قرارات السياسة أهمية التي تواجه السلطات الانتقالية. يعكس توزيع المحاصيل في سوريا خيارات سياسية تاريخية أكثر مما يعكس الواقع المائي والمناخي القائم. ففي بعض المناطق، حلّت زراعة الموز، الشديدة الاستهلاك للمياه، محل بساتين الحمضيات. وفي عهد النظام السابق، جرى دفع زراعة الزيتون والحمضيات إلى تربة وبيئات مناخية غير ملائمة، لتمتد إلى مناطق مثل حوران ودير الزور، حيث أشارت الأرقام الرسمية إلى إنتاجية ضعيفة للغاية. وقد جرى تقليص زراعة القطن والشمندر السكري، وهما من المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، لم تعد سوريا قادرة على توفيرها. ولكن عملية التكيف ظلت بطيئة وغير مكتملة. وشدّد المشاركون على مفهوم البصمة المائية للمحصول، مشيرين إلى أنّ تصدير محصول كثيف الاستهلاك للمياه يعني فعلياً تصدير المياه السورية الشحيحة إلى الخارج. وفي هذا السياق، قدّرت أرقام نشرها أحد الاقتصاديين أن سوريا صدّرت حوالي 5.8 مليار متر مكعب من المياه إلى الاتحاد الأوروبي عبر صادرات القطن وحدها، في حين يتطلب إنتاج كيلوغرام واحد من الطماطم حوالي 45 لتراً من المياه مقابل عائد زهيد.⁹

هذه ليست خيارات تقنية. وكما قال أحد المشاركين:

"السياسة هي إدارة المصالح المتنافسة. وقرار إيقاف القطن ليس قراراً تقنياً. فهو يمس قطاع النسيج وسبل عيش عشرات الآلاف، ونحن نعرف ما أحدثته الهجرة الداخلية في عام 2011."

— خبير زراعي

يُعد إصلاح نظام المحاصيل ومنظومة الدعم أمراً ضرورياً، ولكنه يعيد توزيع الأعباء، وعلى الحكومة الانتقالية ترتيب تسلسل الإصلاحات وشرحها تفادياً لخطر زعزعة الاستقرار الذي تحاول تجنبه. وقدّم خبير في المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) تصحيحاً مهماً، فقد شكك في الرقم المتداول غالباً بشأن تراجع إنتاجية القمح بنسبة 60 في المائة بسبب المناخ. وفي تقييمه، عند إخضاع إدارة الحقول وجودة التربة والري والمناخ لنمذجة مشتركة، فإن الانخفاض المعزّو تحديداً إلى المناخ لا يتجاوز حوالي 11 في المائة، بينما تعود خسائر الإنتاج الأوسع نطاقاً إلى أضرار الحرب وفشل السياسات وانهيار البنية التحتية وليس إلى المناخ وحده.⁹ وإذا أكدت الأيام صحة هذا التقييم، فإنه يشير إلى أن الأزمة الزراعية قابلة للتعافي بشكل كبير من خلال الحوكمة والاستثمار، وليس من خلال التكيف مع المناخ وحده.

قاعدة زراعية متدهورة

وفي الوقت الذي تناقش فيه السياسة المزيج الأمثل للمحاصيل، تتعرض القاعدة الزراعية نفسها للتدهور. إذ يرتفع معدل تملّح التربة بسبب الإفراط في التسميد والري بمياه ملوثة. وعلاوة على ذلك، يؤدي تشبّت ملكية الأراضي — حيث تُقسّم المزارع بين أفراد الأسر عبر الأجيال — إلى تقليص مساحات القطع الفردية وتفتّت الملكية لدرجة تعجز معها عن استقطاب استثمارات مستدامة.

ولا يقل فقدان التنوع البيولوجي خطورة ولكن آثاره تظهر بوتيرة أبطأ. فلم تدمر حرائق الغابات المتكررة الغطاء الشجري فحسب، بل الموارد الجينية النباتية التي يصعب أو يستحيل استعادتها، وأدى إدخال أصناف بذور مستوردة دون اختبارات مناسبة إلى حالات فشل موثقة للمحاصيل، بما في ذلك البذور التي تم توزيعها في شمال شرق البلاد هذا الموسم والتي أظهرت معدلات إنبات ضعيفة للغاية.⁵ كما أشار المشاركون إلى أن سوريا تفتقر إلى أنظمة لقياس البصمة الكربونية للإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من أن آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي (CBAM) تنطبق حالياً على قطاعات محددة كثيفة الانبعاثات الكربونية وليس على المحاصيل الزراعية،¹⁹ رأى المشاركون بأن تعزيز القدرة على احتساب الكربون يمكن أن يساعد المنتجين السوريين على الاستعداد للمتطلبات المستقبلية المحتملة المتعلقة بالإبلاغ وفرص التمويل الكربوني.

علاوة على ذلك، تُلوّث الذخائر غير المنفجرة الأراضي الزراعية على طول خطوط المواجهة السابقة وتمنع كل من الزراعة وعودة المزارعين النازحين. ويعد إزالتها شرط أساسي للتعافي الزراعي في المناطق الأكثر تضرراً من الصراع.^{9، 20}

مخاطر التبعية

ناقش المشاركون تنامي اهتمام الاستثمار الأجنبي في الزراعة السورية منذ تخفيف العقوبات. وربط البعض هذا التسارع جزئياً بالمخاوف الإقليمية المتعلقة بالأمن الغذائي التي تفاقمته بسبب الاضطرابات الأخيرة حول مضيق هرمز. ووقّعت شركة "سلال" الإماراتية اتفاقيات للاستثمار والزراعة التعاقدية مع وزارة الزراعة في منتصف عام 2026، بينما أعلنت شركة "بلدنا" القطرية عن مشروع زراعي بمليارات الدولارات.^{20، 21} ورغب المشاركون بشكل عام برأس المال الإضافي لكنهم أثاروا أسئلة حول شروط العقود والشفافية وضمانات الأمن الغذائي المحلي ومشاركة المزارعين. وكما قال أحدهم:

"تتعامل شركة أجنبية مباشرة مع مزارعينا. في الموسم السيئ يتخمل المزارع الخسارة، وفي الموسم الجيد يأخذ المستثمر المكسب، وينتقل قرار الزراعة من الداخل إلى الخارج."

— أحد المشاركين في الورشة

وقد تمحور القلق، وفقاً لما دار في النقاشات، حول السيادة بقدر ما تمحور حول الاقتصاد. فالزراعة التعاقدية التي تخدم الطلب على التصدير قبل الاحتياجات المحلية، أو التي تُحوّل المزارعين السوريين إلى موردين لخدمة استراتيجيات الأمن الغذائي لدول أخرى، تنقل السيطرة على الإنتاج الزراعي السوري من أيدي السوريين. واقترح المشاركون ضمانات تشمل عقوداً شفافة، وتمثيلاً فعلياً للمزارعين، وأحكاماً مناسبة لكل سلعة ومشروع لحماية الإمدادات المحلية.

4. الحوكمة والمؤسسات: بنية غير مكتملة

في نهاية المطاف، ستتحدّد قدرة سوريا على إدارة الضغوط التي تواجهها في مجالي المياه والزراعة بمدى قوة مؤسساتها وقدرتها على التكيف. وقد انتقل اليوم الثاني من ورشة العمل من تناول المشكلات إلى بحث الآليات المؤسسية المعنية بإدارتها، وكانت الخلاصة واضحة: تفتقر سوريا إلى البنية المؤسسية اللازمة لإدارة قطاعها البيئي. وتتوزع أوجه القصور على أربعة مجالات في آن واحد: التنسيق والقانون والبيانات والمكانة الدستورية، وإن تباينت وجهات نظر المشاركين حول الشكل المؤسسي الأنسب لسد هذه الثغرات. وإلى أن يتم سدها، ستظل حق السياسات السليمة تواجه الإخفاق عند مرحلة التنفيذ.

توزيع الصلاحيات

تتمثّل المشكلة الأولى في الجهة التي تقع على عاتقها مسؤولية الشؤون البيئية. فقد انتقلت الشؤون البيئية بين وضع الوزارة المستقلة وغير ذلك على مدى العقدين الماضيين، إذ كانت في بعض الفترات تتولاها وزارة دولة مستقلة للشؤون البيئية. ومنذ عام 2016، جرى إدراج هذه الحقبة ضمن وزارة الإدارة المحلية والبيئة الحالية.^{22، 23} ورأى المشاركون أن الحوكمة البيئية، في ظل هذه الحقبة الواسعة التي تشمل البلديات والتخطيط العمراني وتقديم الخدمات، لا تحظى بما يكفي من السلطة والموارد للتعامل مع حجم التحديات القائمة. وكما عبّر أحد مستشاري الموارد الطبيعية:

"البيئة داخل الإدارة المحلية أشبه بطفل يتيم في دار للأيتام."

— مستشار في الموارد الطبيعية

يزيد التشبّث المؤسسي من تعقيد المشكلة، حيث تتوزع المسؤوليات البيئية على أربع وزارات على الأقل، إلى جانب عدة مديريات وهيئات مستقلة، في غياب جهة تنسيق موحدة. ومنذ إعادة الهيكلة في آذار/مارس 2025، أُلحقت موارد المياه بوزارة الطاقة، التي تشرف على السدود والخزانات وشركات المياه، إلى جانب الكهرباء والنفط. وفي المقابل، تقع الزراعة، التي تستهلك الحصة الأكبر من هذه المياه، ضمن مسؤولية وزارة الزراعة. وتتولى وزارة الإدارة المحلية والبيئة مسؤولية التنظيم البيئي، فيما تتولى وزارة إدارة الطوارئ والكوارث المستحدثّة التعامل مع الكوارث، بينما تقع مسؤولية بيانات المناخ والمياه على عاتق جهات منفصلة، مثل هيئة الأرصاد الجوية وهيئة الاستشعار عن بُعد.

وخلال الورشة، لخص أحد المديرين في وزارة الزراعة حالة الالتباس هذه، مشيراً إلى أن المياه جرى توزيعها بطريقة تتحكم فيها وزارة بالموارد المائي، فيما تعتمد عليه وزارة أخرى، وسط غياب تام لآلية تنسيق واضحة بينها. وكما عبّر المشاركون، تعمل كل جهة باعتبارها سلطة مستقلة لها ولايتها وأولوياتها الخاصة، وغالباً ما تتنافس فيما بينها بدلاً من العمل وفق خطة عمل مشتركة. وفي السياق نفسه، حدّد مدير للمشاريع في الأمم المتحدة المشكلة بدقة. فقد اصطدمت محاولة وضع استراتيجية وطنية لإدارة المياه والأراضي بفجوات تشريعية ومؤسسية عميقة، كما استغرق حتى جمع جزء من البيانات اللازمة أكثر من ستة أشهر، ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتبار جزء كبير من هذه البيانات حساساً.

واختلف المشاركون حول سبل معالجة المشكلة. فقد رأى كثيرون ضرورة إنشاء وزارة مستقلة للبيئة أو هيئة وطنية عليا تتمتع بصلاحيات فعلية، لا سيما أن الاستقلال المؤسسي من شأنه أيضاً تعزيز قدرة سوريا على جذب التمويل البيئي العالمي. في المقابل، فضّل آخرون الحفاظ على البنية الحالية، مع فرض تنسيق فعلي بين مكّوناتها. وأشار أحد المشاركين إلى وجود هيئة تنسيق للمياه من الناحية النظرية، لكنها لم تحقق نتائج عملية حتى الآن، وهو ما يسلط الضوء على جوهر المشكلة: الفجوة تتعلق بالصلاحيات وتفعيلها، وليس بالبنية المؤسسية وحدها. واتفق المشاركون على ضرورة وجود تقسيم قانوني واضح

للاختصاصات. وأشار أحدهم إلى قوانين الاستثمار التي كانت تسمح في وقت سابق بإنشاء محطة لتوليد الطاقة داخل منطقة محمية، باعتبارها مثالاً على نوع التناقضات التي يمكن أن يحول دونها وجود إطار قانوني واضح للاختصاصات.

قانون بلا مرجعية

يعاني الوضع التشريعي من التفكك ذاته. إذ تتوزع القواعد البيئية بين مراسيم وقوانين صدرت في أزمنة مختلفة ولأغراض متباينة، وقد شدد المشاركون على ضرورة جمعها ضمن إطار مترابط وموحد، وإدراج قانون البيئة على رأس أجندة قوانين مجلس الشعب، بدلاً من تأجيله إلى دورات تشريعية لاحقة.

وخلال انعقاد الورشة، كان هناك مشروع قانون لسياسة المياه - تم إعداده وتعديله وينتظر إقراره من مجلس الشعب - يهدف إلى تحديث إدارة الموارد المائية وتشديد العقوبات على استخراج المياه بصورة غير قانونية.¹⁰ ونظراً إلى أن العديد من بنوده، المتعلقة بالتسعير والتخصيص والتطبيق، تنطوي على تداعيات اجتماعية وسياسية مباشرة، دعا المشاركون إلى طرح مشروع القانون أمام الفرقاء المعنيين ضمن جلسة تشاورية مخصصة قبل اعتماده، بدلاً من إقراره باعتباره مجرد أداة تقنية بحتة.

ويمتد هذا الفراغ إلى الدستور نفسه. فدستور عام 2012، وعلى الرغم من جميع أوجه القصور فيه، نصّ في المادة 27 على حماية البيئة باعتبارها واجباً على الدولة والمجتمع، في حين يخلو الإعلان الدستوري الحالي من أي نص مماثل. ورأى المشاركون أن إدراج نص بيئي في الدستور الدائم من شأنه أن يمنح هذا المجال أساساً قانونياً أكثر صلابة، ويؤكد أن حماية البيئة التزام وطني مستدام. وكما أشار أحد المشاركين بوضوح:

"يجب النص على التغير المناخي في الدستور بوصفه قضية تتعلق بأمن الشعب السوري. فهذه هي الطريقة الوحيدة لمنح الحكومة والبرلمان السلطة اللازمة للتحرك بشأنه."

— أحد المشاركين في الورشة

الإدارة في غياب البيانات

ويمكن وراء فجوات التنسيق والفجوات القانونية مشكلة أعمق، تتمثل في غياب بيانات موثوقة عن موارد الدولة نفسها. فقد أدت سنوات الصراع إلى تدمير شبكات الرصد التي كانت ترصد تدفقات الأنهار ومستويات المياه الجوفية وكميات هطول الأمطار، ولم يتبق منها سوى أجزاء متفرقة. وأوضح أحد المتخصصين في دراسات المياه للورشة أن نظام القياس كان ضعيفاً أصلاً قبل الحرب، ثم توقف عملياً عن العمل منذ ذلك الحين، بحيث أصبحت العديد من الأرقام المتداولة حالياً مجرد تقديرات وليست قراءات فعلية. وتمحور طرحه حول ترتيب الأولويات: إذ يجب أن تسبق عملية القياس الدراسات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها.

"المعلومات قوة. وفي غياب البيانات الدقيقة، قد يكون أي قرار قراراً جائراً."

— أحد المشاركين في الورشة

ولا تقتصر المشكلة على الجانب التقني فحسب بل تتعداه إلى الجانب السياسي؛ تُعامل الكثير من البيانات المتاحة باعتبارها حساسة وتُحجب عن التداول، وفقاً لما أشار إليه مدير للمشاريع في الأمم المتحدة، والذي وصف كيف أمضى أكثر من ستة أشهر في محاولة تجميع ولو جزء من البيانات اللازمة لإعداد استراتيجية لإدارة الموارد، ليضطر في النهاية إلى اللجوء إلى تقنيات الاستشعار عن بُعد لسد الثغرات التي تعذر على القنوات الرسمية توفير بياناتها. ومع ذلك، لا تعني هذه الفجوة بالضرورة غياباً تاماً للمعلومات. فمراكز الأبحاث الإقليمية تمتلك بيانات واسعة ونماذج للنمو ودراسات عن الجفاف، لم تستفد المؤسسات السورية منها بالقدر الكافي، ما يعني أن جزءاً من التحدي يتمثل في تنسيق الجهود حول البيانات الموجودة بالفعل، وليس مجرد معالجة مشكلة عدم توفرها. كما أشار المشاركون إلى غياب سوريا شبه الكامل عن أبرز التصنيفات البيئية الدولية، معتبرين ذلك مؤشراً على مدى تأخرها في مجال إعداد التقارير والإبلاغ عن البيانات.

وقد تمثل الحل الذي فضّله المشاركون في مسارين. يتمثل الأول في إنشاء نظام وطني موحد للرصد البيئي والمائي والإنذار المبكر، باعتباره أولوية أساسية ومتاحة لمختلف الوزارات. ويتمثل الثاني في إجراء تقييم بيئي استراتيجي قبل إعادة بناء القطاعات الرئيسية، بحيث تتماشى خطط إعادة بناء القطاعات والطاقة والإسكان والمياه مع الاعتبارات البيئية منذ البداية، بدلاً من تقييم كل مشروع على حدة بعد وقوع الضرر.

من التوازي إلى المشاركة

وكان القاسم المشترك بين كل هذا هو الدعوة إلى الانتقال من التنافس إلى التعاون. فكثيراً ما سارت الجهات الحكومية والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني والوكالات الدولية في اتجاهات مختلفة، ودعا المشاركون إلى اعتماد نهج تشاركي حقيقي يستند إلى استراتيجية وطنية موحدة للمناخ والأراضي والمياه. ويمتد ذلك أيضاً إلى الجمهور، نظراً إلى أن العديد من القرارات التقنية تحمل آثاراً سياسية واجتماعية. ودعا المشاركون إلى حوار فعلي مع المجتمعات المتضررة، بدلاً من القرارات التي تُفرض عليها من أعلى وتُقابل بالاعتراض.

كما شدّد عدد منهم على نقطة نادراً ما تُطرح في مثل هذه السياقات، وهي ضرورة أن تحاسب الدولة مؤسساتها عن الأضرار البيئية التي تسبب بها، وألا يقتصر دورها على لعب دور الرقيب على الآخرين.

ورأى الحاضرون أنّ مرحلة إعادة الإعمار تتيح لسوريا فرصة نادرة لإدماج الاستدامة البيئية في مؤسساتها وبنيتها التحتية منذ البداية، بدلاً من إضافتها لاحقاً بعد وقوع الضرر. أما البديل، أي إعادة البناء أولاً ثم الاهتمام بالبيئة لاحقاً، فمن شأنه أن يرسخ نقاط الضعف نفسها في البنية المادية والمؤسسية للبلاد لجيل آخر. ومن دون بنية حوكمة متماسكة ومنسقة ومزوّدة بصلاحيات كافية ومستندة إلى بيانات موثوقة، ستواجه حتى السياسات المدروسة بعناية صعوبة في الانتقال من الورق إلى التطبيق. إن بناء هذه البنية ليس مسألة تقنية ثانوية في مرحلة الانتقال، بل هو جزء من عملية بناء الدولة نفسها.

5. الاستجابة الدولية وتمويل المناخ

لا تستطيع سوريا مواجهة الضغوط البيئية بمفردها، وقد بحثت الجلسة الختامية حجم الدعم الدولي المتوفر فعلياً والشروط التي يُقدّم بموجبها. وقُدّم المشاركون تقييماً صريحاً للوضع. فالتمويل الذي تحتاج إليه سوريا موجود، لكن البنية الدولية للتمويل المناخي تميل إلى إلحاق الضرر بالبلدان التي تشبه سوريا، أي الدول شديدة الهشاشة، ومحدودة القدرات المؤسسية، والمثقلة بأعباء الديون.

نظام يكافئ الأقوى

جاءت الرؤية الأساسية من خبرة في تمويل المناخ، قارنت بين وضع سوريا وطريقة عمل النظام العالمي فعلياً. وأوضحت أن التمويل المناخي لا يتدفق إلى حيث تكون الحاجة أكبر، بل يتدفق إلى حيث تكون المخاطر أقل والتوثيق أقوى. وكما قالت:

"يولي التمويل المناخي أهمية للقدرة المؤسسية ومخاطر الاستثمار أكثر من الهشاشة المناخية، رغم أن صعوبة الوصول إليه تكون في كثير من الأحيان نتيجة مباشرة لتلك الهشاشة."

— خبيرة دولية في تمويل المناخ

وتجسّد سوريا هذه المعضلة بوضوح. فهي تُصنّف بين أكثر دول العالم عرضة لتغير المناخ، ومن بين الأقل استعداداً للتعامل معه، ما يجعلها الأقل قدرة على الوصول إلى الأموال التي هي في أمس الحاجة إليها.³

ويزيد شكل التمويل من تعقيد المشكلة. فقد أشار أحد المتخصصين في تمويل المناخ إلى أن نحو ثلثي التمويل المناخي الدولي في عام 2024 جاء على شكل قروض وأقل من الثلث على شكل منح. وبالنسبة إلى بلد انهارت عملته، وتراجعت إيراداته العامة إلى أدنى مستوياتها، واقتصاده مدمر جراء أكثر من عقد من الصراع، فإن القروض تكاد تكون عديمة الجدوى. ويزداد هذا التحيز عمقاً، إذ يميل الاستثمار الخاص نحو مشاريع التخفيف المدوّنة للإيرادات، مثل الطاقة المتجددة، ويتعد عن إجراءات التكيف التي

تحتاج إليها سوريا بشدة. فأنظمة الإنذار المبكر وأنظمة الحماية من الفيضانات تنقذ الأرواح وتوفر المال، لكنها لا تحقق عائداً يُذكر للمستثمر. وبالتالي، فإن السوق العالمية أقل استعداداً لتمويل التدابير التي من شأنها تحديداً أن تخفف المخاطر التي تواجهها سوريا.

وقد أشار ممثل عن وزارة الطاقة، إلى أنَّ المؤسسات تسعى إلى موازنة أولوياتها مع توجهات المانحين الذين بدورهم يميلون إلى اتباع الموضوعات السائدة في قطاع المساعدات في أي وقت معين. وقد عكست خبرة التمويل هذا الطرح، مشيرة إلى أن الاتجاه الأوسع للسياسة المناخية الدولية نفسه لا يدعو إلى التفاؤل. فالعمل المناخي، كما أوضحت، يخضع بصورة متزايدة لمصالح استراتيجية ذاتية، والتعاون متعدد الأطراف آخذ في التراجع، فيما يُنظر إلى المناخ بصورة متزايدة باعتباره أداة أمنية بدلاً من كونه مهمة مشتركة. وبعبارة أخرى، فإن موازنة الأولويات السورية مع توجهات الجهات المانحة السائدة لا تعد استراتيجية يعول عليها.

"سوريا ليست مسؤولة عن التلوث، ومع ذلك تتحمل عبء أزمة تسبب بها آخرون. وينبغي لمن تسببوا بها أن يساعدونا على التكيف معها."

— خبير في الدبلوماسية المائية

فتح باب التعاون

في المقابل، تحقق تقدم فعلي وملحوس. ففي تموز/يوليو 2026، وافق صندوق المناخ الأخضر على أول مشروع وطني له في سوريا، بمنحة قدرها 25 مليون دولار ضمن حزمة تبلغ نحو 27 مليون دولار، لمعالجة شح المياه في حوضي بردى والأعوج، اللذين يزودان دمشق بالمياه، ومن المتوقع أن يستفيد منه نحو 1.5 مليون شخص.²⁴ وهذه هي المرة الأولى التي يمّول فيها الصندوق مشروعاً في سوريا. وقد أزال رفع العقوبات ما كان يشكل في السابق عائقاً صلباً²⁵ وأصبح الباب أمام التعاون المناخي الدولي مفتوحاً للمرة الأولى منذ سنوات.²⁴

تكتسب القيود أهمية توازي أهمية الإنجاز. فالتمويل المخصص للمناخ يوفر مبالغ تصل إلى مئات الملايين من الدولارات على مدى عدة سنوات، وهي مبالغ مهمة لجهود التكيف، لكنها متواضعة مقارنة بحجم الضغوط المناخية التي تواجهها سوريا.²⁶ ونظراً إلى أن الصندوق لا يصرف التمويل إلا من خلال جهات خضعت رسمياً للتقييم والاعتماد من قبله، تصل الأموال إلى سوريا عبر منظمات دولية وليس مباشرة إلى الدولة. ويتطلب الوصول المباشر اعتماد جهة وطنية وفق معايير الصندوق، وهي عملية تمتد لسنوات لم تبدأ سوريا فيها فعلياً إلا بصورة محدودة.²⁷ كما تفتقر سوريا إلى تقييم مخصص لاحتياجاتها المناخية، كما أشار بعض المشاركين. فهي قادرة على تحديد احتياجاتها من المياه والمأوى والغذاء، لكنها لا تزال عاجزة عن تحديد احتياجاتها المتعلقة بالتكيف المناخي بحد ذاته، مما يزيد صعوبة تقديم الحجة اللازمة للحصول على التمويل.

كما نظر المشاركون إلى آفاق مستقبلية أبعد، شملت قياس انبعاثات الكربون والفرص المحتملة لتمويله. وأشار خبير من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) إلى أن العمل قد بدأ على قياس البصمة الكربونية للغابات السورية. ورأى المشاركون أن تطوير هذه القدرات يمكن أن يدعم الوصول مستقبلاً إلى أسواق الكربون ويحمي القدرة التنافسية للصادرات السورية مع تطور متطلبات الإبلاغ البيئي، وإن كان ذلك سيعتمد على توافر بيانات ومؤسسات لم تكتمل مقوماتها بعد.

استثمار الانفتاح بما يتجاوز اللحظة الراهنة

سلّطت نقطتان إضافيتان من الورشة الضوء على المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك. الأولى هي أن عوائق التمويل ليست خارجية فقط. فقد روى أحد المشاركين أن سوريا خسرت مؤخراً مشروعاً متعلقاً بالمناخ تبلغ قيمته نحو 10 ملايين دولار، بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بسبب عدم صدور الموافقات اللازمة في الوقت المناسب نتيجة التأخيرات الداخلية.⁹ وقد أُشير إلى هذه الواقعة للتذكير بأن الحصول على الدعم الدولي يعتمد بقدر كبير على الجاهزية المؤسسية لسوريا نفسها، كما يعتمد على استعداد الجهات المانحة لتقديم الدعم.

أما النقطة الثانية، فتتمثل في أن الطاقة تقع في صميم قضية المناخ، وأن احتياجات سوريا من الطاقة ملحة. وقد شدّد المشاركون، ومن بينهم مركز تركي متخصص في قطاع الطاقة، على نهج عملي يقوم على استعادة طاقة الحمل الأساسية

المضمونة عبر إعادة تأهيل المحطات القائمة والبنية التحتية للغاز، وإدماج معايير المرونة المناخية في عملية إعادة البناء، والتوسع في مصادر الطاقة المتجددة حيث تسهم في تعزيز شبكة الكهرباء، بدلاً من التعامل معها كشعار بحد ذاته. وقد توسع استخدام الطاقة الشمسية خارج الشبكة بسرعة، وكان جزء كبير منه ممولاً من المساعدات، وأصبحت هذه الطاقة تُستخدم بصورة متزايدة لتشغيل أنظمة المياه. إلا أن تحويل الاتفاقيات الموقعة إلى مشاريع منفذة على الأرض ظل متأخراً.²⁸

وتتمثل النقطة الأعمق في ضرورة التخطيط لقطاعات المياه والطاقة والزراعة باعتبارها منظومة مترابطة، وليس كقطاعات منفصلة، لأن أي قرار في أحدها ينعكس على القطاعات الآخرين. وقد جسد المشاركون هذا الترابط بأمثلة ملموسة: فالري بالطاقة الشمسية يخفف تكاليف الطاقة، لكنه يسرّع استنزاف المياه الجوفية، كما أن تحلية المياه التي تهدف لتخفيف الضغط على الموارد المائية تستهلك بدورها كميات كبيرة من الطاقة، وبالتالي، فإن المكاسب في قطاع ما قد تزيد الضغوط في قطاع آخر من دون أن يكون ذلك واضحاً تماماً. ولذلك، فإن التعامل مع القطاعات الثلاثة كنظام واحد، بدلاً من اعتبارها ملفات وزارية منفصلة، يمثل شرطاً مسبقاً لاتخاذ قرارات لا تعالج نقصاً في مجال ما على حساب تفاقم النقص في مجال آخر. وفي الوقت نفسه، فإن التمويل الكبير لإعادة الإعمار الذي بدأ يتبلور، من المنح الخليجية إلى مؤسسات التمويل الدولية، سيحدد المسار البيئي لسوريا لجيل كامل.²⁹

وإذا ما كان هذا المسار سيعزز القدرة على الصمود أو يكرّس مواطن الضعف، فهو رهن بالخيارات التي تُتخذ الآن. وقد تكون المساهمة الأهم للمجتمع الدولي لا تكمن في تقديم تعهدات جديدة بقدر ما تكمن في مساعدة سوريا على بناء القدرة اللازمة لاستيعاب الأموال التي سيجذبها الاقتصاد المتعافي، وتوجيهها، وضمان الشفافية والمساءلة بشأنها.

التوصيات

تستند التوصيات الواردة أدناه إلى المقترحات التي طرحها المشاركون خلال الجلسات الخمس. وهي ذات طابع سياسي وتقني على حد سواء، وينبغي قراءتها باعتبارها خيارات سياسية انبثقت عن النقاش، وليس باعتبارها مواقف حظيت بإجماع جميع المشاركين. ففي المرحلة الانتقالية، لا تعد طريقة إدارة الدولة للمياه والأراضي والمناخ مسألة إدارية فحسب، بل تشكل اختباراً لقدرة على الحكم، ولمدى ثقة المواطنين بها، ولطبيعة علاقاتها مع جيرانها والجهات المانحة. ومن ثم، فإن كل توصية منها تُعد أيضاً إجراءً من إجراءات بناء الدولة. أما التوصيات التي تحمل وسم "فورية" فهي الخطوات التي اعتبرها المشاركون ذات أولوية وقابلة للتنفيذ خلال المرحلة الانتقالية الحالية.

توصيات إلى صانعي السياسات السوريين

الحكومة والقانون: إظهار قدرة الدولة على ممارسة الحكم

1. (فوري) إنشاء أو تفويض هيئة تنسيق واحدة تُعنى بقضايا المناخ والمياه والأراضي ومخاطر الكوارث. توجد بالفعل هيئة تنسيق للمياه من الناحية الشكلية، لكنها لم تمارس مهامها فعلياً، ولذلك تتمثل المهمة في منحها، أو منح هيئة بديلة تُنشأ لهذا الغرض، سلطة فعلية ونطاق صلاحيات واسع. وإلى جانب وضع حد للهوة القائمة بين وزارة الطاقة ووزارة الإدارة المحلية والبيئة، مما يعكس قدرة الدولة على تنظيم نفسها لتقديم الخدمات. وينبغي، في هذا الإطار، حسم مسألة ما إذا كان من الأفضل إسناد هذا الملف إلى وزارة متخصصة للبيئة أم إلى هيئة وطنية تتمتع بصلاحيات واسعة.

2. توحيد التشريعات البيئية المشتتة ضمن إطار متماسك واحد، والعمل على إقرار قانون إطار للبيئة وقانون جديد لسياسة المياه في مرحلة مبكرة عبر مجلس الشعب، مع إتاحة مشروع قانون المياه للفرقاء المعنيين لإبداء الرأي قبل إقراره. إذ أن إنجاز التشريعات البيئية في مرحلة مبكرة يرسّخ مكانتها كأولوية من أولويات الحكم، بدلاً من اعتبارها أمراً مؤجلاً.

3. منح حماية البيئة مكانة دستورية، من خلال إعادة إدراج واجب الدولة والمجتمع في الدستور الدائم، وهو الواجب الذي نص عليه دستور عام 2012 وأسقطه الإعلان الدستوري الحالي. وهذا يبعث برسالة مفادها أن الالتزام بحماية البيئة ملزم لأي جهة تتولى الحكم، وليس مجرد خيار لحكومة بعينها.

الشرعية عبر الإنجاز: البيانات والتطبيق وإعادة الإعمار

4. (فوري) إنشاء نظام وطني موحد للرصد والإنذار المبكر، وتبادل البيانات الأساسية بين الوزارات، ومع الجمهور حيثما تسمح اعتبارات الأمن القومي وحماية البيانات بذلك. إن امتلاك الدولة لبياناتها البيئية الخاصة يمثل مسألة سيادية بقدر ما يعتبر ركيزة أساسية للسياسة الرشيدة.

5. إجراء تقييم بيئي استراتيجي في أقرب وقت ممكن لتوجيه أعمال إعادة الإعمار الجارية والمخطط لها في قطاعات الطاقة والإسكان والمياه.

6. التخطيط للمياه والطاقة والزراعة باعتبارها وحدة مترابطة، مع استعادة طاقة الحمل الأساسي الموثوقة من خلال إعادة تأهيل المنشآت القائمة والبنية التحتية للغاز بما يجعلها قادرة على التكيف مع متغيرات المناخ، بالتوازي مع التوسع في مصادر الطاقة المتجددة حيثما تسهم في تعزيز شبكة الكهرباء، بحيث تسير احتياجات المرحلة الانتقالية الملحة من الطاقة وأهدافها المناخية جنباً إلى جنب.

7. تطبيق القوانين الحالية المتعلقة بالمياه والبيئة بصورة متسقة ومتناسبة، وتنظيم ومراقبة عمليات ضخ المياه الجوفية بالطاقة الشمسية إلى جانب سائر أشكال استخراج المياه الأخرى، بدلاً من التركيز عليها وحدها، ومساءلة الجهات العامة عن الأضرار البيئية التي تسبب بها. إن التطبيق العادل للقواعد الذي يشمل مؤسسات الدولة والجهات الخاصة على حد سواء، هو السبيل الذي تكتسب من خلاله الحكومة الجديدة السلطة اللازمة لتنظيم أنشطة جميع الفرقاء الآخرين.

العقد الاجتماعي الريفي: المياه والأراضي والغذاء

8. (فوري) حماية الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والعائدين، من خلال استخدام تقييمات الاحتياجات لتوجيه الدعم، وإعادة بناء مخزون استراتيجي من القمح، وإعطاء الأولوية لإزالة الألغام وإعادة تأهيل الأراضي لتمكين المزارعين النازحين من العودة بأمان. فالحفاظ على المناطق الريفية مأهولة ومكتفية غذائياً هو أفضل ضمانة في مواجهة موجة النزوح وعدم الاستقرار القادمة.

9. إعطاء الأولوية لكفاءة استخدام المياه على حساب المعدات الجديدة، وتقييم أنماط زراعة المحاصيل استناداً إلى البصمة المائية لكل محصول، ودراسة الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذ مشاريع كبيرة للري أو تحلية المياه.

10. حماية السيادة الغذائية عند إبرام اتفاقيات مع شركات الأعمال الزراعية الأجنبية، من خلال اشتراط عقود شفافة، وضمان مشاركة فعلية للمزارعين في عملية اتخاذ القرار، ووضع أحكام واضحة لحماية إمدادات الغذاء المحلية، بما يتناسب مع طبيعة كل محصول ومشروع.

11. التدرج في إصلاح سياسات الدعم والتسعير بالتزامن مع الحماية الاجتماعية والتواصل العام الواضح، بحيث لا تؤدي الإصلاحات الضرورية إلى إشعال حالة عدم الاستقرار ذاتها التي يُراد لهذه الإصلاحات أن تحول دونها.

السيادة والمكانة: التمويل والدبلوماسية

12. (فوري) بناء القدرات اللازمة للوصول إلى التمويل المناخي: استكمال شروط الاعتماد لدى صندوق المناخ الأخضر، ومراجعة المساهمة الوطنية في مجال المناخ، وإجراء تقييم للاحتياجات المناخية، وإنشاء وحدات الرصد والتقييم التي تتطلبها صناديق التمويل. والنظر في إنشاء صندوق وطني للمناخ يُموّل من الغرامات البيئية وجزء من تدفقات إعادة الإعمار، بما يقلل الاعتماد على حسن نية الجهات الخارجية.

13. الاستعداد لتمويل الكربون من خلال بناء قدرات وطنية لمحاسبة الكربون، داخل مؤسسة قائمة أو عبر إنشاء مركز متخصص، لقياس الانبعاثات في القطاعات الأكثر تأثراً بمتطلبات التصدير والتمويل المناخي. والبناء على الجهود الإقليمية الجارية بالفعل بشأن البصمة الكربونية، وإعطاء الأولوية للقطاعات التي تغطيها حالياً، أو التي يُحتمل أن تغطيها القوانين الخارجية المتعلقة بالكربون.

14. تحويل التعاون البيئي إلى رصيد دبلوماسي، من خلال تحويل الحوار البيئي بشأن المياه مع تركيا إلى لجان فنية مشتركة دائمة وآليات لتبادل البيانات، واستخدام التعاون بشأن المياه المشتركة كمسار لبناء الثقة، والسعي نحو بلورة

تفاهات واضحة مع العراق والأردن، وإيضاح الرؤية بشأن السدود الجنوبية الواقعة تحت الاحتلال.

توصيات إلى الشركاء الدوليين

1. (فوري) إدراج الحد الأدنى من المعايير المناخية والبيئية في كل عقد وبرنامج من برامج إعادة الإعمار، بحيث تُبنى المرونة والقدرة على الصمود منذ البداية، بدلاً من إضافتها لاحقاً. فدعم العملية الانتقالية ودعم بيئتها يمثلان استثماراً واحداً.
2. إعادة توجيه الدعم ليتماشى مع الواقع السوري، مع إعطاء الأولوية للمنح على القروض نظراً إلى حجم مديونية البلاد وهشاشة وضعها المالي، وتمويل مجالات التكيف التي يتجنبها رأس المال الخاص، مثل الإنذار المبكر، والحماية من الفيضانات، وخدمات المياه والصرف الصحي، بدلاً من الاقتصار فقط على المشاريع المدرة للإيرادات، مع مواصلة دعم الخدمات الأساسية في مجالي المياه والزراعة التي تعاني من نقص التمويل والتي يعتمد عليها السكان، وذلك حتى الانتقال إلى نهج قائم على المرونة.
3. تمويل الأسس التي تتيح لسوريا الحصول على تدفقات تمويلية أكبر، بدءاً من إعداد مشاريع قابلة للتمويل، وصولاً إلى اعتماد مؤسساتها وتقييم احتياجاتها المناخية.
4. الاستفادة من المشروع الأول، والانتقال من المنحة الأولية المقدمة من صندوق المناخ الأخضر إلى الاستفادة من صناديق المناخ الدولية الأخرى، وتجاوز السقف المحدود للتمويل المعمول به حالياً.
5. دعم التعاون الإقليمي، من خلال أنظمة الإنذار المبكر وتبادل البيانات عبر الحدود، وتعزيز القدرات الفنية السورية بشأن المياه المشتركة، بما يخدم الاستقرار الإقليمي بقدر ما يخدم التعافي السوري.
6. مواصلة الدعم مع الأولويات الوطنية بدلاً من الاتجاهات السائدة، وتمويل الاحتياجات التي حددتها سوريا بنفسها، وإشراك الباحثين والمؤسسات السورية في عملية التصميم، والاستثمار في بناء قدرات مستدامة عوضاً عن الاكتفاء بدورات تدريبية قصيرة. فالتمويل الذي يحترم مبدأ الملكية السورية يعزز عملية الانتقال؛ أما التمويل الذي يتجاوز المؤسسات الوطنية والمحلية فيضعف الشرعية التي يفترض أن يعززها.

الخلافاات العالقة

تعكس التوصيات المذكورة أعلاه المواضيع التي توصلت فيها ورشة العمل إلى قدر كافٍ من التوافق يسمح بتحديد مسار للعمل. إلا أنها لم تتوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل الأخرى وبقيت عالقة وهي لا تقل أهمية، لأنها تحدد المقايضات الحقيقية التي سيتعين على صانعي السياسات السوريين الموازنة بينها بأنفسهم.

التحرك الفوري أم بناء الأسس أولاً:

تمحور الخلاف الأساسي حول مسألة ترتيب الأولويات. فالسوريون يحفرون الآبار بالفعل، ويعيدون البناء في المناطق المعرضة للفيضانات، ويمارسون الزراعة من دون توجيه، ويرى بعض المشاركين أن على الدولة أن تتحرك على نطاق واسع الآن، وإلا فإنها ستخاطر بفقدان السيطرة على الوقائع التي تتشكل على الأرض. وحذر آخرون من أن التحرك في غياب المؤسسات والبيانات والأطر القانونية اللازمة قد يؤدي إلى ترسيخ المشكلات ذاتها التي يهدف إلى حلها.

من يحدد خط الأساس في سوريا:

اختلف المشاركون حول الأرقام الصادرة من جهات دولية، بدءاً من خسائر القمح وصولاً إلى حصص المياه. ويدور خلف هذه الأرقام صراع على سيادة البيانات، لأن الجهة التي تضع خط الأساس تحدد مسار كل قرار يتعلق بالسياسات والتمويل ويبنى عليه.

إعادة التفاوض على الاتفاقيات العابرة للحدود أم الحفاظ عليها:

رأى بعض المشاركين أن على سوريا إعادة النظر في اتفاقياتها المائية بما يعكس التغير في نظام الحكم وتساعد الضغوط المناخية. وحذر آخرون من أن معظم الترتيبات القائمة تصب في مصلحة سوريا، وأن إعادة النظر فيها من موقع تفاوضي

ضعيف قد تؤدي إلى خسارة مكتسبات تحققت بشق الأنفس.

ما الشكل الذي ينبغي أن يتخذه الإصلاح المؤسسي:

تدعو التوصيات إلى إنشاء هيئة تنسيق واحدة بصيغة ما. ولم يتوصل المشاركون إلى اتفاق بشأن شكلها الدقيق: هل تكون وزارة مخصصة للبيئة أم هيئة وطنية عليا، وما يرتبط بذلك من مسألة تحديد الوزارة التي ينبغي أن تتولى إدارة المياه.

تحلية المياه لصالح دمشق:

رأى البعض أن تحلية مياه البحر خيار يصعب تجنبه بالنظر إلى حجم العجز المائي في العاصمة. بينما اعتبر آخرون أنها حل مُكلف وغير عملي لمشكلة يمكن معالجتها – بتكلفة أقل بكثير – من خلال ترشيد الاستهلاك ورفع الكفاءة والحد من الهدر.

مدى وسرعة إصلاح سياسات الدعم:

ساد توافق واسع على ضرورة إصلاح سياسات دعم المحاصيل وتسعير المياه، وعلى أهمية تنفيذ هذه الإصلاحات بحذر. إلا أنَّ الآراء تباينت بشأن توقيت الإصلاحات ومدى السرعة التي يمكن للدولة أن تمضي بها في تنفيذها قبل أن يبرز الاستقرار الاجتماعي الذي تضمنه شبكات الدعم الحالية تحت وطأة ضغوط شديدة.

الشركات الزراعية الأجنبية:

يوفر الاستثمار الخليجي رأس المال الذي يحتاج إليه القطاع بشدة، وقد اختلف المشاركون حول كيفية الموازنة بين ذلك وبين مخاطر السيادة المرتبطة بالزراعة التعاقدية التي تُنفَّذ وفق شروط غير مواتية.

حوار السياسات السورية:

تُعدّ "حوار السياسات السورية" مبادرة ضمن المسار 1.5 تحت إشراف "ذا سيريا ريبورت" وبتمويل من وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية. وقد عُقدت هذه الورشة بالتعاون مع "مركز عمران للدراسات الاستراتيجية". تهدف المبادرة إلى تناول القضايا الرئيسية والراهنة المرتبطة بالانتقال السياسي في سوريا، وذلك بمشاركة خبراء وأصحاب الشأن وممثلين حكوميين، مما يعزز تبادل الرؤى حول قضايا السياسات العامة الأساسية، وضمان استدامة حوار مفتوح وشفاف حول المسائل التي ستشكل مستقبل سوريا.

ذا سيريا ريبورت:

هي منصة إعلامية اقتصادية مستقلة تُعطي الاقتصاد السوري وبيئة الأعمال والاقتصاد السياسي. تأسست المنصة عام 2001، وتحفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيسها في عام 2026. وتقدم التحليلات والبيانات والخدمات الاستشارية لمجموعة واسعة من الفرقاء المعنيين السوريين والدوليين. كما تُعد "ذا سيريا ريبورت" الجهة القائمة على مبادرة "حوار السياسات السورية".

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية:

يُعد مركز عمران للدراسات الاستراتيجية مؤسسة بحثية متخصصة في السياسات. تأسس عام 2013 ويمارس عمله حالياً انطلاقاً من مقره في دمشق. يمثل المركز البرنامج المعرفي-السياساتي في المنتدى السوري، وهو منظمة مستقلة غير حكومية تُعنى بالشأن السوري. ولا تقتصر أنشطة المركز على إعداد الأبحاث والدراسات بشأن السياسات فحسب، بل يساهم بشكل مباشر في تصميم حلول سياسية عملية وقابلة للتطبيق للتعامل مع التحديات الأمنية والتنموية والسياسية والمجتمعية المعقدة. ومن خلال شبكة واسعة من الباحثين والخبراء داخل سوريا وخارجها، ينخرط المركز في تعاون مهني وتقني مع مؤسسات الدولة وصنّاع القرار، مما يعزز دوره في صياغة السياسات العامة ودعم مسار التحول الوطني في سوريا.

إخلاء مسؤولية

يستند هذا الموجز السياسي إلى نوعين من المصادر. شكلت ورشة العمل المصدر الأساسي والتي ضمت خمس جلسات من النقاشات المنظمة مع الخبراء وملاحظات المقررين ومحاضر الورشة. أما المصادر الثانوية فهي التقارير والبيانات والتحليلات المتاحة للعموم من مؤسسات دولية ومنظمات بحثية في مجال السياسات، والتي استخدمت للتحقق من صحة الادعاءات المطروحة خلال الورشة ووضعها في سياقها، كلما أمكن ذلك. عندما تكون الإحصاءات أو الادعاءات مستمدة حصراً من مداخلات المشاركين في الورشة، تُنسب إلى الورشة ويُشار إلى مصدرها وفقاً لذلك. أما جميع الأرقام الواردة من مصادر خارجية، فتُحال إلى مصادرها مع ذكر بيانات المصدر كاملة أدناه.

جرى إخفاء هوية جميع المشاركين في ورشة العمل بموجب قاعدة تشاتام هاوس. وعند استخدام اقتباسات مباشرة، ذُكرت الصفة المهنية للمتحدث فقط، ولم تُنسب أي معلومة في هذا الموجز إلى أي مشارك معيّن أو إلى الجهة التي ينتمي إليها.

تعكس النتائج والتفسيرات والتوصيات المعروضة في هذا الموجز النقاشات الجماعية لورشة العمل، ولا تمثل بالضرورة آراء أي مشارك بمفرده أو الجهات المنظمة أو مؤسساتهم ذات الصلة.

عُقدت ورشة العمل بصورة رئيسية باللغة العربية، في حين أُعدّ هذا الموجز السياسي باللغة الإنجليزية. وتستند الاقتباسات ومداخلات المشاركين إلى النصوص المفترّغة وملاحظات المقررين، وقد أُعيدت صياغة بعض منها أو تُرجمت من العربية؛ وعلى الرغم من أن الصياغة قد تختلف قليلاً، تظل جميع الاقتباسات آمنة لمضمون ما قيل ومقصده.

يستند هذا الموجز إلى مواد أُعدّها مؤلفوه وجمعت من مصادر مختلفة، بما في ذلك مداولات الورشة، وملاحظات المقررين، والنصوص المفترّغة. وقد استُعين بأدوات لغوية قائمة على الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص المفترّغة وتوليف البيانات. وخضعت جميع النتائج والتفسيرات والتوصيات للمراجعة والتحرير من قبل مختصين بشريين، وتم التحقق منها في ضوء المصادر المتاحة، حيثما أمكن.

1. ذا سيريا ريبورت، "تقرير: سوريا وأزمة المناخ" (Report: Syria and the Climate Crisis)، 5 كانون الأول/ديسمبر 2023.
<https://syria-report.com/report-syria-and-the-climate-crisis/>
2. معهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة (UNU-INWEH)، "العلاقة بين الجفاف والهجرة والنزاع: هل كانت الحرب الأهلية السورية ناجمة فعلاً عن تغير المناخ؟" (The Drought, Migration and Conflict Nexus: Was the Syrian Civil War Really Caused by Climate Change?)، 2025.
<https://unu.edu/inweh/collection/drought-migration-conflict-nexus-was-syrian-civil-war-really-caused-climate-change>
3. مبادرة نوتردام للتكيف العالمي (ND-GAIN)، مؤشر الدول، سوريا.
<https://gain-new.crc.nd.edu/country/syria>
4. منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، "موجز النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر: الجمهورية العربية السورية" (GIEWS Country Brief: Syrian Arab Republic)، 18 آب/أغسطس 2025؛ "تقرير منظمة الأغذية والزراعة بشأن الجفاف" (FAO Drought Report)، تموز/يوليو 2025.
<https://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=SYR>
5. ذا سيريا ريبورت، "الأمطار الغزيرة تعزز التوقعات الزراعية وسط تحديات البنية التحتية" (Heavy Rains Boost Agricultural Outlook Amid Infrastructure Challenges)، 20 كانون الثاني/يناير 2026.
<https://syria-report.com/heavy-rains-boost-agricultural-outlook-amid-infrastructure-challenges/>
6. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، "تحديث عاجل بشأن سوريا: فيضانات الفرات والرقعة ودير الزور" (Syria Flash Update: Euphrates Floods, Raqqa and Deir-ez-Zor)، 25 أيار/مايو - 6 حزيران/يونيو 2026.
<https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unfpa-syria-flash-update-euphrates-floods-raqqa-and-deir-ez-zor-25-may-6-june-2026>
7. ذا سيريا ريبورت، "ارتفاع منسوب مياه الفرات يسبب أزمة كبرى في القطاع الزراعي والبنية التحتية في شرق سوريا" (Euphrates Water Surge Triggers Major Agricultural and Infrastructure Crisis in Eastern Syria)، 2 حزيران/يونيو 2026.
<https://syria-report.com/euphrates-water-surge-triggers-major-agricultural-and-infrastructure-crisis-in-eastern-syria/>
8. المجلة، "تجنب فيضان الفرات المقبل" (Preventing the next Euphrates flood)، 21 حزيران/يونيو 2026.
<https://en.majalla.com/node/331673/politics/preventing-next-euphrates-flood>
9. حوار السياسات السورية، "ورشة الخبراء حول المناخ والأرض والمياه" (Expert Workshop on Climate, Land and Water)، دمشق، 18-19 تموز/يوليو 2026. محاضر الورشة وملاحظات المقررين وتفریغات الجلسات (وفق قاعدة تشاتام هاوس؛ مساهمات مجتله).
10. عنب بلدي، "سوريا تواجه عجزاً مائياً قدره مليارا متر مكعب" (Syria Faces 2 Billion Cubic Meter Water Deficit)، 2 أيلول/سبتمبر 2026.
<https://english.enabbaladi.net/archives/2026/09/syria-faces-2-billion-cubic-meter-water-deficit/>
11. ذا سيريا ريبورت، "فاتورة إصلاح البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تبلغ 10 مليارات دولار" (Infrastructure Repair Bill at USD 10 billion)، 15 تموز/يوليو 2025.
<https://syria-report.com/water-and-sanitation-infrastructure-repair-bill-at-usd-10-billion/>
12. أكوا باور، "اتئلاف أكوا - شركة نقل المياه (WTCO) يوقع اتفاقية تطوير مشتركة مع وزارة الطاقة في الجمهورية العربية السورية لمشاريع تحليلية ونقل المياه" (Acwa-WTCO Consortium signs joint development agreement with the Ministry of Energy of the Syrian Arab Republic for water desalination and water transmission projects)، 8 شباط/فبراير 2026.
<https://acwapower.com/en/media-center/latest-news/acwa-wtco-consortium-signs-joint-development-agreement-with-the-ministry-of-energy-of-the-syrian-arab-republic-water-desalination-and-water-transmission-projects/>
13. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، "سوريا على حافة ندرة المياه: تغير المناخ والجفاف والتهديدات التي تواجه الأمن الغذائي" (Syria on the Brink of Water Scarcity: Climate Change, Drought, and Threats to Food Security)، نيسان/أبريل 2026.
<https://carnegieendowment.org/sada/2026/04/syria-on-the-brink-of-water-scarcity-climate-change-drought-and-threats-to-food-security>

14. عنب بلدي، "عين منين: كيف أشعل ما تحت الأرض الغضب فوقها" (Ain Menin: How What Lies Beneath the Ground) Ignited the Anger Above، آب/أغسطس 2026. <https://www.enabbaladi.net/819798/>; سوريا دايركت، "آبار سوريا تجف، والمظالم القديمة تتعمق" (Syria's wells run dry, old grievances run deep)، آب/أغسطس 2026. <https://syriadirect.org/syrias-wells-run-dry-old-grievances-run-deep/>
15. سيركل أوف بلو، "غذت المشكلات البيئية في سوريا صراعها الطويل؛ وإن تُركت دون معالجة، فسوف تفعل ذلك مجدداً" (Syria's environmental woes fueled its long conflict; left unaddressed, they will do so again)، 2026. <https://www.circleofblue.org/2026/world/syrias-environmental-woes-fueled-its-long-conflict-left-unaddressed-they-will-do-so-again/>
16. ذا سيريا ريبورت، "انهيار احتياطات المياه في القنيطرة وسط تقارير عن محادثات سورية-إسرائيلية" (Quneitra's Water Reserves Collapse Amidst Reports of Syrian-Israeli Talks)، 8 تموز/يوليو 2025. <https://syria-report.com/quneitras-water-reserves-collapse-amidst-reports-of-syrian-israeli-talks/>
17. مؤسسة القرن المقبل، "المياه المحتلة: الصراع المائي بين إسرائيل وسوريا" (Occupied Waters: Israel-Syria Water Conflict)، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2025. <https://www.nextcenturyfoundation.org/occupied-waters/>
18. منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، "الزراعة السورية عند مفترق طرق" (Syrian Agriculture at the Crossroads)، "اقتصاديات القطاعات الفرعية الرئيسية في الزراعة السورية". <https://www.fao.org/4/y4890e/y4890e0e.htm>
19. المفوضية الأوروبية، "آلية تعديل حدود الكربون" (Carbon Border Adjustment Mechanism). https://taxation-customs.ec.europa.eu/carbon-border-adjustment-mechanism_en
20. نون بوست، "الأرض والمياه والمعابر: خريطة الاستثمار الأجنبي في الزراعة السورية" (Land, water and crossings: A map of foreign investment in Syrian agriculture)، 2 تموز/يوليو 2026. <https://www.noonpost.com/en/378006/>
21. ذا ناشيونال، "بلدنا القطرية تستثمر 3.3 مليارات دولار في مشروع زراعي سوري" (Qatar's Baladna to invest USD 3.3 billion in Syrian farming project)، 31 تموز/يوليو 2026. <https://www.thenationalnews.com/business/economy/2026/07/31/syria-qatar-euphrates-baladna/>
- "شركة سلال الإماراتية توقع اتفاقيات مع سوريا لتوسيع الاستثمارات الزراعية والصادرات" (UAE's Silal signs agreements with Syria to expand agricultural investment and exports)، 24 حزيران/يونيو 2026. <https://sana.sy/en/syria/2325181/>
22. الجمهورية العربية السورية، القانون رقم 18 لعام 2016، القاضي بإنشاء وزارة الإدارة المحلية والبيئة.
23. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "وزارة الدولة لشؤون البيئة، الجمهورية العربية السورية" (Ministry of State for Environment Affairs, Syrian Arab Republic). <https://www.unep.org/resources/report/ministry-state-environment-affairs-syrian-arab-republic>
24. صندوق المناخ الأخضر، المشروع SAP072: WATER-RES. <https://www.greenclimate.fund/portfolio/projects/sap072>
- ذا سيريا ريبورت، "سوريا تحصل على منحة بقيمة 25 مليون دولار من صندوق المناخ الأخضر لمعالجة ندرة المياه" (Syria Unlocks USD 25 Million Grant from the Green Climate Fund to Tackle Water Scarcity)، 8 تموز/يوليو 2026. <https://syria-report.com/syria-unlocks-usd-25-million-grant-from-the-green-climate-fund-to-tackle-water-scarcity/>
25. البيت الأبيض، أمر تنفيذي، "النص الخاص بإلغاء العقوبات المفروضة على سوريا" (Providing for the Revocation of Syria Sanctions)، 30 حزيران/يونيو 2025. <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/06/providing-for-the-revocation-of-syria-sanctions/>
26. صندوق المناخ الأخضر، "الوصول إلى التمويل من أجل العمل المناخي" (Access funding for climate actions). <https://www.greenclimate.fund/access-funding>
27. معهد الموارد العالمية، "لماذا ينبغي لصندوق المناخ الأخضر أن يمنح البلدان النامية وصولاً مباشراً أكبر إلى التمويل" (Why the Green Climate Fund Should Give Developing Countries Greater Direct Access to Finance). <https://www.wri.org/insights/why-green-climate-fund-should-give-developing-countries-greater-direct-access-finance>
28. ذا سيريا ريبورت، "تأخر تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة وتزايد مشاريع الطاقة الشمسية خارج الشبكة" (Implementation of Renewable Energy Projects Lags, Off-Grid Solar Projects Increase)، 1 حزيران/يونيو 2026.

<https://syria-report.com/implementation-of-renewable-energy-projects-lags-off-grid-solar-projects-increase/>

29. ذا سیریا ریبورٹ، "الحکومة تستكمل تفاصيل صرف منحة سعودية بقيمة 1.5 مليار دولار لمبادرة «سوريا بلا مخيمات»" (Government)

Finalising Details for Disbursement of USD 1.5 billion Saudi Grant for the 'Syria Without Camps'

(Initiative)، 21 تموز/يوليو 2026.

<https://syria-report.com/government-finalising-details-for-disbursement-of-usd-1-5-billion-saudi-grant-for-the-syria-without-camps-initiative/>